

القضاء مستقل في مصر: تقبلوا مرارة الواقع!



(من الانترنت)

يهيبهم بشكل عام وزيادة مرتبهم 400 جنيه، ثم مد عمر العاش.. وفي اللحظة الراهنة يرى القضاء الإخوان ومن في صفهم من الإسلاميين كتهديد لأمن القومي وتعهدى ببقاء واستمرار الدولة، ويذهب لأقصى ما تسمح به التشريعات والقوانين. والتشريعات تسمح بما يحكم به، ويبدو أيضاً أن هناك تعجلا عاما في الأحكام بسبب زخم الأحداث وسرعة تداولها والحجم الهائل من التهمين، حيث تتدارك بعض أحكام القضاء بعضها الآخر، مثل ما حدث مع قضية «بنات سبعة الصبح».. حيث صدر الحكم في الجولة الأولى بالحس 11 عاماً، ثم تدارك الاستئناف الأمر وحكم بالبراءة لعدم التماسك القانوني للقضية.

عن أي استقلال نتحدث؟

الطرف السياسي الثوري لا يريد في الواقع استقلال القضاء، بل يريده أن يتحيز بشكل واضح لتحقيق العدل والمساواة وأهداف الثورة. بينما الدولة وهي الأكثر اتساقا مع نفسها، وتريده أن ينحاز لموقفه داخل بنية السلطة والدولة. والاستقلال بالنسبة للقضاة هو عدم التدخل السافر في أحكامهم، عدم المساس بهيبتهم وامانتهم، والحفاظ على مكاسبهم الاجتماعية والاقتصادية، والحفاظ على الدولة من التمرد والثورة.
هاجس المنظومة القضائية هو الإطار القانوني المعكّل، لا يهم إن كان استبدادياً، أو فاشياً أو حتى استعمارياً. المهم أن يستطيع القاضي الحكم بالنص... القضاء المصري الشايع العريق هو من أعدم أحرار دنشايوي في عهد الاستعمار (1906)، وهو من حاكم عرابي ورفاقه بنهضة التمرد، وهو من حاصر وحكم على محمد فريد (السياسي والحقوقي المطلب بالجلء ومؤسس النقابات)، وهو من يحاكم الآن ماهينور وعلاء عبد الفتاح ومحمد حسني وعمر خازق ومئات الأحرار. إن سؤال الاستقلال نجب إعادة صياغته وعدم اختزاله في مجموعة من الإجراءات والقوانين، بل هو سؤال حول من يضع النص وكيف تتم إدارته وتفعيله، حتى أنه يمكن نصح الثورة بأن تكف عن طلب استقلال القضاء، ولا رأينا المزيد من أحكام الإعدام!

علي الرجال

باحث في علم الاجتماع السياسي متخصص في الدراسات الأمنية، من مصر

في الجزائر، وتفسيراً لسياق الانتخابات التي جرت، المعارضة كالنظام.
تتنمي إلى ماض عفا عنه الزمن. وفي مصر، الفش في التعليم منظومة متكاملة ولا يقتصر على النقل في الامتحانات.

3

2

17

أين قضاة مصر؟ هكذا يتساءل البعض. والإجابة ببساطة أن قضاة مصر في موقعهم الصحيح لكن هذا لا يدفع إطلاقاً على الفرح والابتهاج. فموقعهم الصحيح هذا هو صلب المشكلة. منذ اليوم الأول لها، تقيم الثورة المصرية علاقة شديدة التعقيد والتركيب مع السلطة والمنظومة القضائية في مصر. ففي محطات كثيرة من عهد مبارك ، بدا القضاء كأنه أحد أدوات نصرة الحق بمواجهة الطغيان السياسي. فمثلاً، هناك العديد من الأحكام الصادرة عن القضاء الإداري جاءت مناصرة لحقوق الناس كحال قضية طوسون بالإسكندرية حين رفضت المحكمة الإزاحة القسرية للسكان من منازلهم عبر قوات الأمن وحفاظة الإسكندرية. وفي مجال آخر، كانت المنظومة القضائية هي من أقرّ الحد الأدنى للأجور وكثير من القضايا الأخرى. وبالتالي، كان البعض يرى في اللجوء للقضاء المصري ملاذاً آمناً، وينظر إليه على أساس امتلاكه لقدر من الاستقلال عن النظام السياسي.

دخول عصفور الي جيب حاوي

بعد الثورة، جمح الجناح الإصلاحى في مصر، المتمثل آنذاك في بعض القوى المدنية المؤطرة، مثل «الوعد»، وبعض النخب، وقطاع من الإسلاميين ممثلاً بالإخوان المسلمين، للنضال عبر القانون وطنفى هوس بالقضاء والتشريع، لا سيما أن جزءاً من مطالب الثورة كان سيادة القانون وتحقيق دولة القانون. وتشير الأكاديمية والمحللة لما أبو عودة إلى أن حجم التشريعات والإعلانات الدستورية كان مهولاً ومن الصعب متابعته. وهنا تظهر إشكالية الصلة بين الثورة والقانون، وكيف يرتد القانون على الثورة كظل من أفعال الثورة المضادة، ننسى دوماً أن السلطة والمنظومة القضائية هي أجزاء أصيلة من الدولة واستقرار النظام السياسي، بل يمكن القول إن القانون والمنظومة القضائية هما أحد أهم أجهزة الدولة الأيديولوجية، يعيران عن تقديس قيمة الدولة والنظام ويحملان في طبيائهما التحيزات العرفية والاقتصادية والاجتماعية لها. وهنا بيت القصيد. فدخول الثورة في جعبة القانون والقضاء هو مجابة دخول عصفور إلى جيب الحاوي. فالقانون هو انعكاس ل فعل الدولة. وما لم تؤسس الثورة نفسها ودولتها، أو على الأقل تنجز استكمال هدم البنية القديمة، فهذا يعني السماح للثورة المضادة بالارتداد في ثوب القانون. ننسى دوماً أنه لا يوجد نظام سياسي ودولة، سواء من الطراز القمعي أم الديموقراطي، إلا من خلال مجموعة من التشريعات والقوانين، بل إن حالة الاستثناء والطوارئ نفسها هي حالة قانونية تتيح للدولة والسيد تعليق القانون باسم القانون لاستعادة هيبة الدولة ودورها، ومن ثم الاستقرار وما يُرْمَع أنه السلام الاجتماعي.

تسخير القضاء وأسئلة أخرى

ويثار على الساحة المصرية الآن جدل حول ثلاثة أسئلة رئيسية عن القضاء، وبالأخص بعد أحكام الإعدام الأخيرة، غير السبوقية على مستوى عالي، هل يتم تسخير القضاء في العمارك السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مصر الآن؟ هل يرفض القضاء أن يكون مستقلاً؟ هل هناك تعمد في أويل التصوص القانونيّة ضد مصالح الثورة ومطالبيها؟ حول تسخير القضاء، الإجابة صادمة، لا! القضاء يفعل ما يفعل عن قناعة واستقلال، لا عن تسخير مباشر. فلدى بعض النشطاء السياسيين تصورات كروتينية عن إدارة السلطة التنفيذية للقضاء، وإبلاغه بالأحكام مسبقاً، بينما اللدقق القريب من دوائر القضاء، يعرف يقيناً أن الأمور لا تسير بهذا الشكل، بل إن القضاء يحكم بشكل مستقل ومتسق مع موقعه ذاتياً. تلك هي المأساة التي لا نريد تقبل حقيقتها. فأقصى ما ينطبق في هذا الأمر هو واقع ما يتم فتحه وما يتم تعميته من ملفات وقضايا.
السؤال الذي يرتبط برئيس الجمهورية لديه هذه السلطة، وهو الأمر الذي رأيناه على مر الحقب، منذ عبد المنصر إلى السادات ومبارك ومرسى، ومن بعد هذه المرحلة، تعاد المنظومة للعمل طبقاً للنص، بالبنية القضائية والقانونية هي بطبيعة الأشياء وحفاظاً للأمر ضد فكري الثورة والتمرّد، فكأنها أفعال «خارجة عن القانون»، ومهددة للدولة في صلب وجودها، حيث أن الثورة هي رفق للقانون وخروج عليه، ويرجع هذا الأمر المتفرجون.

لتعتمد ضحايا التحرش على أنفسهم

يُعدّ المخرج المغربي محمد عهد ينسودة بالكثير في عنوان فيلمه الطويل الثاني «خلف الأبواب المغلقة»، وقد دأب المخرجون المغربية على استخدام هذه العنونة الواعدة باستمرار، إذ يأملون أن يتم فضلها جلب جمهور بيضاى يعشق إتيان المنازل من غير أبوابها، فقد تأكد للمخرجين أن الجنس هو العسل الذي يحبه

المفترجون. في الفيلم قصة رئيسية وقصة فرعية، في الأولى يُعَيَّنُ مديرٌ جديد في شركة يتحرش بأجمل موظفة لديه، تخبر سميرة زوجها فلا يجد حلا... عمل السيناريست على تمطيط هذا السطر ليصنع من فيلمنا، تمطيط فقير، فالشركة تبقى تجريدية، لا تعرف حتى ماذا تتبع، لكن منتج ومخرج الفيلم يفهم في الاقتصاد والعداية، إذ يتنقل الممثلون بسيارات من ماركة واحدة، طبعاً يعكس نوع السيارة المستوى الاجتماعي لصاحبها، لكنه جرى أيضا التصوير في محل بيع تلك الماركة ويمر الممثل بين آخر الموديلات. في الفيلم دعاية أخرى، حين نسمع من مدير التلفزيون يتحدث عن تصويرها كجذب لفيلمه الأول «موسم المشاوشة»، وهناك طبعاً الحرص على الحشمة، فقد جرب زوج سميرة التحرش بزميلته فميزت بين التعبير عن الإعجاب والتحرش، لعنت الزميلة الشيطان الرحيم وفي اليوم التالي جأت للعمل بمصاحب مستحسمة. حصل لها تغرّث فوري، يبدو أن لباس النساء هو سبب التحرش بهن، وليس هوس الرجال باستعراض فحولتهم.

تتعرض سميرة للايْتِزَاز، ويفضّل المدير التحرش بمتزوجة لأنها لن تطالبه بشيء، التحرش بالمتزوجة أقل كلفة، تخاف لأن لديها ما تخسره، لكن سميرة شجاعة، أخبرت زوجها وهو يثق بها، وليس بإمكان كل امرأة إخبار زوجها بأنها عرضة للتحرش، كل هذا لم يُثْنِ المدير عن سعيه الكريهة، وهو يسال سميرة بدمشة: «ماذا سمعيتين عن ضاجعتك مرة واحدة؟». ليس لديه أدنى فكرة عن الكرامة، يغازلها فتصعد، يصير لأن الرجال يعبثون بالصد دلا واختيارا لهم، أكثر منه رفضا للعرض الجنسي السخي. فتستجد جمعية لمكافحة التحرش. هناك يسألونها هل لديك دليل مادي؟ لا. هل لديك شهود إثبات؟ لا. تشككي بسميرة رئيسها المباشر للمدير العام، يسألها: هل

لمسك؟ لا شيء. إذن لا شيء جرى خلف الزجاج الشفاف الفاصل بين مكاتب الشركة. لا توجد أبواب مغلقة أصلا. هكذا تفقد الاستعارة في الفيلم جناحها الثاني: المستعار منه، لذا،

في المقام الأول إلى التحيزات العرفية التي يتأسس عليها الحقوقي منذ الجامعة ثم النيابة العامة إلى أن يصبح قاضيا. فعقلية هذا الأخير لا تتصور العالم خارج التشريعات والدولة الحديثة أو بنية النظام العالي. وفعل التمرد هو خطر داهم لا يقبل التحاون به، أو حتى تأويل النص القانوني بشكل أكثر تسامحا أو أقل قسوة معه، بينما انتهاك الدولة متمثلا في أجهزتها التنفيذية، وإن كانت باشخة ومستبدة، فهو خرق أو سوء استخدام لحفا في الحفاظ على النظام والدولة. ولهذا، يبحث القاضي عن بعض الثغرات للتحفيف عن أحد تجار المخدرات أو تبرئة أحد ضباط الشرطة من قتلته الثوار، ويذهب بالمقابل للتضييق على النشطاء السياسيين بسبب خرق قانون التظاهر! وهو ما حدث مع لؤي هوجي وعمر خازق وإسلام حسنين في قضية «وقفة خالد سعيد» بالإسكندرية حيث حكم عليهم بالسجن ثلاث سنوات لخرق قانون التظاهر. ومن هنا أيضا يمكن أن نفهم طبيعة التوتر بين أفعال الثورة وتصورات القضاء والقانون. فبالأولى، بأشكالها الراكبالية الميدانية، هي أفعال اقتحام واشتباك مع منظومة السلطة و«خرق لجسدها» في محاولة لطمعها، وبالتالي فهي تتصادم مع المؤسسات كجدران ومبان وأنشخاص، بينما القضاء جزء من تلك المنظومة، ويستبسل في الدفاع عنها، ولقد أعرب أحد القضاة مؤخرا عن رؤيته للأمر في تعليق شخصي بعد النقل بالحكم في أحد قضايا قتل الثوار: يرى هؤلاء القضاة أمثالا، وأنه لو كان بيده لكرهم بدلا من تعرضهم للمحاكمة في المقام الأول، ولا ينبغي أن ننسى التصريحات الثارية عبر السنوات الأربع السابقة لكل من بطلي القضاء المصري تهاني الجبالي وأحمد الزند. وقد تجلت بوضوح شديد طبيعة التحيز الاجتماعي للقضاء، حينما تم الحديث عن تعيين أبناء القضاة في سلك النيابة، بحجة أنه لا يمكن السماح للإراع وبناء الطبقات الدنيا بالحكم بمصير القضاء الشايع. والحقيقة إن تعيين أبناء الستشاريين في سلك القضاء هو أحد أهم أدوات منظومة السلطة لإعادة إنتاج نفسها من حيث التحيزات الطبقية والعرفية.

ننسى أو نناسي أن الثورة المصرية، مثلما هددت المنظومة الأمنية وكسرتنا أحيانا على المستوى المادي والمنعوي، فهي أيضا عكزت صفو المنظومة القضائية وأبانتها على الستوى المعنوي، وضغطت عليهم بشكل كبير، تسبب لهم بالشعور بعدم الاستقلالية، بل وأحيانا بالفهر

المعنوي، حيث أن القضاة اضطرروا، طبقاً لبعضهم، للتحقيق في قضايا ومع أشخاص ورموز لإرضاء وتسكين الغضب الجماهيري، بينما يرون هم هؤلاء الرموز كشخصيات وطنية عريقة. وقامت الثورة بشكل مستمر بالتجهر أمام النيابات والمحاكم للضبط الجماهيري وتسييس القضايا المختلفة، وهو ما يعتبره القضاة ضغطاً غير مقبول على سير العملية القانونية ومسا باستقلاله. كما أننا نفضل أن الثورة وضعت على الساحة بشكل ملح السؤال الاجتماعي والتحيزات الطبقية، وقامت بمسارلة ومهاجمة أجهزة الدولة السيادية كافة، ولم ينح القضاء الشامخ من النقد. والحقيقة إن فكرة النقد في حد ذاتها هي فكرة مرفوضة من الأصل داخل تلك المنظومة، حيث كهنه المعبد لا يسمحون بنقدهم من خارج قنوات المعبد. فهم حراس النص والسلطة عليه، إن الدولة تكاتفت بشكل واسع مع بعضها البعض خوفاً من الدهماء والغوغاء. فالقضاة تمت حمايتهم من قبل الجيش واستضافتهم في مقرات الجيش والمخابرات أثناء التحقيقات الخطرة. وبالتالي فأصل الحماية عند القضاة نابعة من أجهزة الدولة لا من الشعب.

يلعب القضاء إذا بشكل مستقل ويحكم بما يراه. فالقضاء لم يكن على وفاق مع حكم الإخوان منذ اليوم الأول، واشتد الصراع إلى حد تنسيب القضاة بل وتحويلهم لحركة اجتماعية في أواخر حكم مرسي. ودخلوا كفاعل سياسي واجتماعي واضح في صراع داخلي على السلطة والاستقلال طبقاً لهم. ولم يتورع الإخوان عن فتح هجوم ناري مع أول خلاف مع القضاة. وهو ما زاد من تماسك المؤسسة الداخلي وشراستها الخارجية. ولم تكن هذه المعركة الشرسة من أجل تحقيق العدل أو المطالبة بتصحيح وإصلاح المنظومة القضائية، وإنما كانت ضد محاولة الإزاحة والاستبدال التي أراد الإخوان القيام بها، ووراة المنظومة القضائية وضما لصفهم. وكذلك فمعركة القضاة ضد مبارك في 2008 (ونسيباً في 2005) في جات كرد على الانتهاكات الصارخة والإهانة غير السبوقية لهم (احتقار مبارك لنادي القضاة حيث أخر لقاء له به تم في 1986، تغول السلطة التنفيذية، والحكم بقانون الطوارئ، وعدم تنفيذ العديد من الأحكام القضائية، رفض أحكام القضاء بما يخص انتخابات 2006 التشريعية، ضرب القضاة أحيانا من قبل الشرطة، إنشاء «مجلس الهيئات القضائية الأعلى، كهيئة سياسية...). وتمت تسوية الأمر بالتعمد بحفظ

المجتمع الرجالي ضده، فقد انتشرت على المواقع الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي تعليقات منها: لو طبق قانون التحرش سجدت تسعين في المئة من الشباب في المحاكم، حاربوا الجرائم الكبرى أول.

سنوا قانونا لتشغيل كل الشباب، سيشتغلون ويتزوجون وينتهي التحرش. في أوروبا هناك مساواة في الحقوق والواجبات، المغرب بلد محافظ فكيف تريدون ألا يعنف الرجل الغربي زوجته إن أخطأت وهو المسؤول الأكبر عن تكاليف الأسرة الماطحة؟ المهم ليس الإصاح بل ضرب الإسلام بحجة حقوق المرأة، وأيضا: يجب سن قانون يجرم تحرش المرأة بالرجل أيضا. التبرج تحرش بالرجال.

مع هذه العقلية الهيمنة، تنتهي القصة الرئيسية الفرعية بالنهاية نفسها، الدولة لا تحمي النساء ضحايا التحرش، لذا يعتمدن على أنفسهن، تصب الموظفة فخا لديرها وتعتمد النسالة على عضلاتها لكسر وجه البواب.

شاهدت الفيلم في سينما الفن السابع بالرباط، سجلت ملاحظاتي أثناء المشاهدة وخرجت لتحريرها في المقهى الملحق بالسيسيما، فوجدت مقابلة برشلونة وأتلتيكو مدريد. التشويق في المباراة أعلى من الفيلم. ما السبب؟ يقول الجاحظ: «المعاني مطروحة في الطريق... وإنما الشأن في سهولة المخرج، وكثرة الماء، وفي الطبع، وجودة السبك».

على صعيد المعنى، يتوهم الكثير من المخرجين أن تناول موضوع شائع في الصحافة أمر كاف للنجاح. وقد خرج الفيلم بعد أن سحبت الحكومة مشروع قانون تجريم التحرش لأن الرجال ضد القانون. الواقع أكثر جراً من الفيلم، أما النهاية فسناجحة، إذ تذهب سميرة مع مديرها إلى فيلته ثم تعرب...

موضوع التحرش شائع جدا، والإتيان بالجديد فيه صعب. لذا لا بد من طاقة أسلوبية لمعالجة الموضوع، إن الطاقة هي التي تحول الحديد الخام إلى شبك نافذة. وكذلك الأسلوب يحول المواضيع الشائعة إلى قصص رائعة، حين يغيب الأسلوب يقدم الموضوع خاما. وحينها يكون المفترج أدرى من المخرج، ينطلق هذا على الأفلام وعلى المقالات السوسيوولوجية. السر لا يوجد في المحتوى فقط.

محمد بنعزيڤ

كاتب وسينمائي من المغرب

الحدائة معكوسة تماما في الصورة الفلسطينية: مقارنة بين الافلام المنتجة سابقا واليوم. و«بألف كلمة» عن ماهينور والمعتقلين في مصر، ثم تعليقات رفاقهم في صفحاتهم على الفيسبوك.

4

3

2

17

نهلة الشهال

ملف

في الجزائر ، المعارضة كالنظام تنتمي إلى ماض عفى عنه الزمن

رفضت أهم الأحزاب والشخصيات المعارضة في الجزائر، على اختلاف أطرافها، المشاركة في المشاورات الرسمية حول تعديل الدستور، من المؤكد أن هذا الوقت سيُعَد عمل المكلف بهذه المهمة، مدير ديوان الرئاسة أحمد أويحيى، لكن هل سيمنح الرئيس بوتفليقة من المضي في مشروعه هذا... دون كبير اكتراث للمقاطعين؟ النظام الجزائري لديه من الموارد المالية ما يكفي لاستغناء عن رضى المعارضين عنه، عكس المغرب حيث لا تُمكن ندرة هذه الموارد القصر الملكي والمُخزن من شراء دعم الأحزاب لها وتجبرها على اقتسام السلطة معها، (بحسب السياح السياسي الفرنسي لويس مارتينيان: «الوطن» الناطقة بالفرنسية، عدد 21 أيار/مايو 2014).

توزيع؟

ويؤيد احتمال عدم اكتراث عبد العزيز بوتفليقة لمقاطعة مشاوراته حول تعديل الدستور غياب رد فعل قوي لأحزاب والشخصيات المعارضة على فوزه بانتخابات نيسان/أبريل الماضي (81 في المئة من الأصوات، رسميا)، وذلك رغم تأكيدها بأن هذا الفوز سيطو فاضح على الإرادة الشعبية. حال إعلان النتائج، اتهم المرشح علي بن فليس الإدارة بأنها نظمت عملية تزوير واسعة النطاق، مؤكدا أنه هو الفائز الشرعي بأغلبية 50 في المئة، لكنه إلى اليوم لم ينضم نصف تظاهرة من تظاهرات الاحتجاج التي كان قد هذد بتخفيضها في حال حدوث «توزيع واضح، (مشيرا أنذاك اتهامات خطيرة له بإدخال البلاد في متاهات «الربيع العربي»).
يُفعلّ ألا يقدر مرشح حصد نصف أصوات الناخبين على تجنيد بضع مئات منهم احتجاجا على حرمانه من فوزه المشروء؟

والأسامة فقد جُنَد علي بن فليس في الأسابيع الأخيرة طامع مستشاريه لا لاعتصام أمام المجلس الدستوري أو مقر لجنة مراقبة الاقتراع، وإنما للمشاركة في اجتماعات مع «التنسيقية الوطنية من أجل الحريات والانتقال الديموقراطي» المكوّنة من أحزاب إسلامية ذات أصول إخوانية («حركة مجتمع السلم» و«جبهة العدالة والتنمية» و«حركة النهضة» و«أخرى ليبرالية»(التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية» و«الجيل الجديد») ومن «شخصيات عازمة» تطمح إلى لعب دور سياسي محوري، كرئيس الوزراء السابق أحمد بن بوتور.
واستهدفت هذه الاجتماعات توحيد صفوف مناوئي العدة الوتفليقية الرابعة على اختلاف مواقفهم من المشاركة في الانتخابات الرئاسية، لكنها إلى الآن لم تسفر عن شيء سوى قرار... عقد ندوة وطنية حول الانتقال السلمي للسلطة.
لم يفلح علي بن فليس بعد في إقناع شركائه في هذا التكتل بالعمل معه على كسب الانتخابات التشريعية المقبلة لنقل احتجاج المعارضة إلى المجلس الشعبي الوطني (البرلمان) ومن غير المستبعد أن ينسحب من المشهد السياسي تدريجيا كما في 2004 إثر انهزامه أمام المرشح الرسمي ذاته، الخالد أبدا رغم الأزمات السياسية والمحن الشخصية، عبد العزيز بوتفليقة.

حال قوى المعارضة

وقد تنصّور أن رفض «التنسيقية الوطنية من أجل الحريات» (وربشة «جبهة مقاطعة الانتخابات الرئاسية») للمعارضة البرلمانية مرده إيمانها بإمكانية إجبار النظام على إصلاح نفسه تحت ضغط الشارع، والحقيقة أنها لم تحتك بالشارع منذ نشأتها سوى يوم 21 آذار/مارس 2014، في مهرجان سياسي في العاصمة لم يتجاوز عدد المشاركين فيه بضعة آلاف ولم يتّبع بأخر، لا قبل الاقتراع ولا أثناءه ولا بعده.

وبالنظر إلى ضعف الأطراف المكونة لها، لا غرابة في الصعوبات التي تواجهها التنسيقية في الظهور

بمظهر قطب سياسي فعال، إسلاميو «حركة مجتمع السلم»، كانوا في التسعينيات أصدقاء الجيش وبرلماناته الانتقالية غير المنتخبة، قبل أن يصبحوا يدركون أن اكتساب مصداقية في عين الجزائريين يتطلب النزول إلى المعترك السياسي أكثر من بضعة أسابيع كل خمس سنين.
وبطبيعة الحال، لا يمكن الحديث عن المعارضة الجزائرية دون الحديث عن «جبهة القوى الاشتراكية»، التي لم تدعِم أي مرشح في الانتخابات الرئاسية لكنها لم تتلحق بجبهة المقاطعة، أول ما يمكن قوله عنها إنها، ك«التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية»، ضحية تراجعها في مقعها، المنطقة القبائلية، لكنها، عكس أحيها اللدود هذا، في تقارب شبه معلن مع عبد العزيز بوتفليقة، لاحت بوادئه في 2012، بمشاركتها في انتخابات تشريعية كان يُتوقع منها المزوف عنها لعدم مساعدهته على الخروج بحكمه من ورطته في أوج «الربيع العربي»، وقد أجبرها واجب التوفيق بين تاريخها الراديكالي وواقع عدم تجنّدها ضد ترشح الرئيس المعهدة رابعة على اتخاذ موقف غريب من انتخابات نيسان/أبريل الماضي، «لا مشاركة ولا مقاطعة»، موقف لا يمكن تاويله إلا



محمد أمين غالي - الجزائر

الامتحانات في مصر: الغش كمنظومة

... ظل ظاهرة أم صار عادة؟

الجديد أن أفكار أنشأتها اجواء التعليم المشوهة في مصر صارت تسوغ للمعلمين قبول غش التلاميذ بالدعم والمباركة، استمكالا واتماما لفساد المنظومة التعليمية المعطوبة.
وإن كان التوثيق البحثي والإحصائي في هذا الملف صعبا ونادرا، إلا إنه ما بين القائلين على العملية التعليمية من (المعلمين والموظفين) والمتفيعين أو المتضررين منها (الطلاب وأسرهم)، يمكن الاتفاق بأريحية على كون «الغش» بات «العادة»، وقد يعزُر ما رصدته الملاحظة العابرة والمباشرة القريبة، ما سجلته الأبحاث وعملت عليه بعض المشروعات الصغيرة «لحواصة» الكثير من الطلاب المقيدين بالمدارس المصرية في مراحل تعليمية متقدمة؛ ما يعني أن اجتيازهم الامتحانات وانتقالهم من صف لآخر لم يكونا ميتين على نتائج أمينة.

الغش رذيلة... ولكن

من السهل الإجماع على كون الغش رذيلة تأبأها الفطر السليمة ويستنكرها ذوو العقول، وإن تصدرت الأديان عناوين لصراعات مجتمعية عدة، فهي كافة تنص على الغش وتحذر منه، وبينما يردد المسلمون الحديث الشريف «من غشنا فليس منا»، يردد المسيحيون أية «صن لسانك عن الشر، وشفتيك عن التكلم بالغش» (سفر الزامير /13: 34).

ورغم ما تضمه المدارس المصرية من طيف واسع من المعلمين تحمل ملامحهم التباينات الأيديولوجية التي يتبنونها، ورغم ما يمكن أن يرى بينهم من اشتباكات حوارية عنيفة بين المحافظ والتفتح والمعلم لشعائر

يخلصُه من وصمة «الجهوية». أما أحمد بن ببتور، فيبدو أن مجال تأثيره ك«شخصية وطنية، لا يتعدى بعض الصحافيين والتكوقراط ممن لا يدركون أن اكتساب مصداقية في عين الجزائريين يتطلب النزول إلى المعترك السياسي أكثر من بضعة أسابيع كل خمس سنين.

ومن الظاهر أنه لا يمكن التعميل على «حزب العمال» لتنشيط المعارضة خلال هذه العهدة الرابعة، فهو منذ سنوات، وباسم حماية الدولة الوطنية من المخططات الامبريالية، تموضع «موضوعيا» في معسكر الاستقرار، أو الوضع القائم بعبارة أدق، ويؤكد ذلك خطابه الانتخابي الذي تجنب تماما انتقاد قائد هذا المعسكر، عبد العزيز بوتفليقة، في حين لج أكثر من مرة إلى أن علي بن فليس هو مرشح القوى العظمى لقيادة «ثورة برتقالية»، في الجزائر.

هذا هو حال المعارضة الجزائرية؛ هياكل حزبية لم تمت بعد لكنها تتآكل من الداخل، وشخصيات وطنية ينقصها النفس الطويل وربما أيضا الاستقلال عن مراكز القرار المناوئة لعبد العزيز بوتفليقة في الجيش والإدارة، معارضة لم تستطع منذ 2001 الاستفادة من سياق داخلي ميزته مئات الاحتجاجات العمالية والشبابية، ولا من سياق إقليمي منذ 2011 بثّ الذعر في قلب السلطة، فلم تتجنب انعكاساته داخليا إلا بزيادة الإنفاق العمومي.
وهي إن لم تقدر على الاستفادة منه لإطلاق مسار «التغيير» فلن وجودها نفسه، أيا كانت مواقفها من الاستقرار الوتفليقي، أصبح مرهونا بهذا الاستقرار، فلا يمكن بدونه تصوّر وجودها بشكلها الأقل الحالي وصراعاتها المحتدمة ولغتها الخشبية – المصقولة كاللغة الرسمية – وعزوفها عن العمل الميداني واكتفائها ببيانات الإدانة والتنديد (ماذا لو كانت الحركة الحقيقية التوسية اكتفت بمثل هذه البيانات؟ أكان بن علي متفيا في أبها ما يصلو ويجول في قراطج؟).

العطب

ليس القمعُ وقدرة النظام على «شراء» دعم قسم من المجتمع له وحدهما ما يعنجان المعارضة من العمل اليدياني والاتحاد حول مطالب أساسية، ما يمنحها من ذلك أيضا عائق بنيوي هو اختلاؤها، كالسلطة التي تدعو إلى رحيلها، إلى مرحلة تاريخية عفا عنها الزمن، أهم ما يميزها قبول بيروقراطيات الأحزاب لعب دور سياسي وهي مقابل السماح لها بانتقاد الحكومة والرئيس – بل وحتى الجيش واستخباراته وقائد استخباراته شخصيا – ما دامت ممنوعة من النشاط الفعلي في غير أوقات الانتخابات وساكعة عن هذا المنع بما يشبه الرضا به.

وبالنظر إلى هذه العوائق وغيرها (فتفت الصف العمالي وانقسامه، مثلا)، لا يمكن لريح التغيير أن تهبّ إلا من حيث تهب دوما منذ انتفاضة «أكتوبر 1988»، أي من قلب الفئات الشبابية التي تزداد فقرا وتميشا كلما ازدادت وطأة الأوليغارشيات القديمة والحديثة التي تغذيها أموال الربيع الترتولي وتعرّض معسكر الولاة بشرائح وسطى جديدة لا ترغب في شيء غير الحفاظ على طاقها الاستهلاكية.
هذه الفئات المهشقة، من المبرودين من التعلّم العام والعمال المياومين والعمال في السوق السوداء، هي الوحيدة المنتهقة من عبودية «الاستقرار»، لكن ثورتها إن حصلت في هذه الصعراء السياسية الساحلية، فلن تبقى ولن تُدر، بل قد تكون نقطة البداية لا يزعم النظام السعي لتجنّبه، «التدخل الأجنبي في شؤوننا الداخلية».

ياسين تملالي
صحافي من الجزائر

السفير العربي

41 يوماً على احتجاز السلطات البحرينية جثة الشهيد عبد العزيز العَبّار (27 سنة) الذي قضي في 18 نيسان/ أبريل الفائت، بعد إصابته بطلقة غاز مسيل للدموغ وورصاص الشوزن، أثناء مسيرة احتجاج سلمية في منطقة سار. وأدانت 16 منظمة حقوقية هذا الاحتجاز العادف إلى حماية الجهة الفائلة وعدم استصدار سبب الموت الحقيقي في شهادة الوفاة.

مواقع / إصدارات



«الراكوبة» السودانية.. متنوعة

تنوع غير اهتمام، هو الشعور الأول الذي يخطر في بال أي متصفح لموقع صحيفة «الراكوبة» الالكترونية السودانية. تنوع يشي بطبيعتها الشاكس بدلالة ما تحوي من مقالات سياسية لا توفر أيا من الأطراف السياسية في السودان من الانتقاد. فمُلاً تنشر مقالاً بعنوان «نطالب المجتمع الدولي بوضع قوات الدعم السريع في قائمة المنظمات الإرهابية»، يتضمن نقداً وهجوماً صريحين على محاولة شرعنة ميليشيا «الجنجويد» تحت ما يسمى بـ«قوات الدعم السريع». وفي القسم نفسه مقال آخر بعنوان «الهدى وتمثيلية الاعتقال» ينتقد فيها اعتقال الزعيم المعارض صادق المهدي الذي سجن بتهمة «التشهير بقوات الدعم السريع»، وأصفاً ما جرى بأنه متآورة سياسية قام بها المهدي نفسه لإستهراض شعبته.

تبدو الصحيفة من أشد المتقنين للرئيس السوداني عمر البشير، ويظهر ذلك بشكل واضح في إحدى الرسوم الكاريكاتورية المنشورة والتي تظهره البشير بمظهر «الحمار»، وهو ينظر إلى مرأة يحملها معارضون له فتعكس صورتها أسداً، وفي ذلك تعجم مزودج على البشير ومعارضيه الذين يتيحون له الظهور بمظهر القوي.

في الموقع أقسام عديدة منها «مبنى الحوار» وهو أنبئه يمتدني يتيح نقاشات حرة حول أبرز المستجدات في السودان. وفي الأونة الأخيرة استحوذت قضية الحكم بإعدام فتاة سودانية لإعتناقها المسيحية، واعتقال الزعيم المعارض صادق المهدي أبرز النقاشات.

وهناك بالطبع «الأخبار» والمقالات، التي تتضمن إلى جانب السياسة مقالات اجتماعية واقتصادية كصفال «ما لا يصح في الصحة»، يتناول الأوضاع المزرية للطبابة والمستشفاه في السودان.

وتخصص في زاوية مساحة لشعراء سودانيين يهاجمون بقصائدهم الرئيس والسلطة بأسلوب هجائي، أمثال الشاعر عبد الإله زمرابي، وقصيدته «ارحل فقد سقط النظم» و«رقيقة البشير الأخيرة»، إلا أن الزاوية، بالإضافة إلى الأشعار الموجهة، توفر مساحة أدبية وإبداعية بعيدة عن السياسة والقصائد الوطنية، كقصائد حب ورتاء، منها اليوم رتاء للشاعر السوداني محبوب شريف بعنوان «رحيل قلب مزف عشقا»، علاوة على أرشيف واسع لأشهر القصائد السودانية.

«حواء» هو القسم «النسائي» المعني بأخبار الموضة والصحة الغذائية، وهو أمر في غابة التقليدية، وكان تلك هي فحسب اهتمامات النساء. كما يفرد الموقع من خلال حملات الصور والفيديو مساحة أرشيفية تنشر فيها صور قديمة لأبرز الشخصيات التاريخية في السودان من العام 1800 حتى العام 1956، وفيديوهات تتضمن أغاني قديمة وتراندية سودانية.

«الراكوبة» نشيطة على مواقع التواصل الاجتماعي، فتجاوز عدد متابعيها على «فيسبوك» الـ 280 ألفاً، تزودهم بشكل دوري بأبرز الأخبار المحلية في السودان والعالم. أما حسابها على «تويتر» ففيه أكثر من 6 آلاف متابع مع أكثر من 30 ألف تفريدة، ما يعطي عنها صورة لصحيفة الكترونية تفاعلية بعيدة عن الصحف التقليدية.

يصعب تحديد الهيئة الإدارية للصحيفة، إذ أن التعريف عنها لا يكشف أياً من الأسماء المشرفة عليها من رؤساء ومدراء التحرير، ربما لأسباب أمنية.

فكرة

قلب كبير للسيسي!

قال أمين عام اللجنة العليا لانتخابات الرئاسة المصرية، عبد العزيز سليمان، عبر قناة «ستديو البلد»: يحق للناخب المصري كتابة كلمة بحيك جوار اسم أحد المرشحين الرئاسيين في خانة إبداء الرأي في بطاقة التصويت، أو رسم قلب في إحدى الخانتين. وأكمل سليمان مداخلته مُعلِّلاً موقفه بالقانون الذي يلزم الناخب بالإشارة إلى أحد المرشحين في خانة إبداء الرأي من دون تحديد نوع الإشارة التي سيكتبها الناخب.

نعميم الناخب المصري الفتوح على رسم قلب أو خطّ كلمة «بحيك»، لمرشحه يُغلق عليه الباب لأي اعتراض. ماذا يريد المصريون أكثر؟ هذا شخصيا أمين عام اللجنة العليا لانتخابات الرئاسة المصرية يقول ما يقوله.

في هذا الوقت كان محمود بدر مسؤول حركة «تمزّد»، يكتب على صفحته الخاصة على فايسبوك كلمة CC مضيِّفاً إليها هاشتاغ تحيا مصر. وسبق هذه العبارة بأيام، نشر صورة له وهو يتكلّم في حضرة شباب آخرين بضيافة المرشح الرئاسي عبد الفتاح السيسي: «قاعد أنظر كالعادة... قولوا للمشير ربنا يكون في عونك... طبعاً كان لازم يقولي كل سنة وانت طيب في العلق». هنيئاً!

في الوقت نفسه الذي يتجهج فيه «الشاب الثوري» بمباركة السيسي له في عيد مولده، ولأنها «لو خليت قلبت»، أعلنت الدكتورة ليلى سويف الأستاذة بكلية العلوم في جامعة القاهرة (ووالدة الناشط علاء عبد الفتاح الذي أفرج عنه منذ أسابيع قليلة بعد اعتقال دام أشعرا عدة، وهي زوجة المدير التنفيذي لـ«مركز هشام مبارك للفانون» والناشطة الحقوقية الدكتورة عايدة سيف الدولة (أحدى مؤسسات «مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب»)، بدء اضرابهما عن الطعام (الأحد 25 أيار/مايو) تضامناً مع اثنين من المعتقلين المصريين عن الطعام منذ أكثر من 120 يوماً، وهما عبد الله الشامي (مراسل قناة الجزيرة) ومحمد سلطان (مواطن مصري أميركي جاء إلى مصر للعناية بوالدته بعد إصابتها بالسرطان، وهو ابن الداعية صلاح سلطان).

الشباب اعتقلا بتمه على شاكلة التظاهر والإرهاب والعنف ودعم جماعة الإخوان، من دون أدلة ولا محاكمة، لذا اختارا دخول اضراب مفتوح عن الطعام لمعلّما ينتزعان بالقوة حقّهما.

محمد سلطان تمّ اعتقاله حين لم يجدوا والده في البيت، فحملوا الشاب ورفاقه. في رسالته الأخيرة من داخل السجن، حكى عن طلب ضباط أمن الدولة إليه التخلي عن الجنسية المصرية مقابل الإفراج عنه. رفض وشرح أسباب دخول الإضراب «عشان سنة من أحلى سنين عمري انصرفت مني ظلم، ومضرب عشان ما ينصرف مني أكثر من كده...».

الشامي، مراسل الجزيرة، يبدو في هيئة مخيفة بصوره المرّبة من السجن. منذ أيام انتشرت أربع صور له وهو يأكل بنهم، بينما تحيط بعيونه هالات سوداء كبيرة، ويظهر واضحا تقلص وزته إلى النصف. يُقال إن ضباطاً مصريين هم المسؤولون عن نشر الصور، والهدف التأكيد على رواية المصدر الأمني الخاص بوزارة الداخلية، أن الشامي بصحة جيدة ويتناول الطعام... طبيعياً.

تطول الحكاية المصرية اذاً، قانونياً، بينما بالقانون أيضاً يُسح برسم قلب للسيسي! هنيئاً.

زَيْنَب تَرْحِينِي

بسمه فؤاد
طالبة ماجستير في التقنية الحيوية، من مصر

200 ألف طفل صومالي معرضون لخطر الموت بسبب سوء التغذية الحاد بحلول نهاية العام، في حال لم تتلقَ منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) تمويلاً طارئاً. وأعلنت المنظمة عن حصولها على 15 مليون دولار فقط من أصل 150 مليوناً تحتاجها، وذلك لتوفير الخدمات الصحية والحيوية لأكثر من ثلاثة ملايين امرأة وطفل.

انتخابات الرئاسة السورية: خطة التخلص من الوقت



عمران فاخر - سوريا

الدوام. كما إنها وحين تصوغ قانون انتخابات فيه تعددية المرشحين، لا مرشح واحد، فهي بذلك توهم مناصريه، كما غاب عن تفاصيل المشهد الإعلامي سواء الرسمي أم سواء، لقد اُدهرت حملته الانتخابية التي تملأ شوارع العاصمة، وبقي المدن السورية ينتج واحد تسوّفه عبارة «سوا»، وتحجز نفسها في اللوحات الإعلانية الأكبر والأكثر مشاهدة.

يسار ويمين السلطة

من بين تسعة مرشحين لمنصب الرئيس، استقرت المحكمة الدستورية العليا على ثلاثة فقط حصل كلٌ منهم على تأييد خطي مسبق من قبل 35 عضواً في مجلس الشعب السوري. هي انتخابات تجري في بيت السلطة وحده، إذ ما من مرشحين يمثلون الحراك الشعبي الذي بدأ عام 2011، أو حتى من رموز المعارضة السياسية، بالرغم من محاولات حثيثة بذلها المرشح ماهر الحجار وتبني فيها حقيقة قيام «ثورة» في سورية عام 2011، لا «مؤامرة». لقد زُده في إطلالته من قناة الإخبارية السورية التابعة للسلطة كل حراك سياسي اجتماعي في سوريا من أن يكون طرفاً في مؤامرة، كما برر لمن استضعفته الدولة خذل السلاح بوجهها بعد «ثورة آذار/مارس عام 2011»، غير أن ذلك لم يكن كافياً على ما يبدو لاستمالة الشارع السوري المعارض للنظام القائم، بعدما أعلنت «هيئة التنسيق» مقاطعتها الانتخابات التي اعتبرتها خطوة في تجميد العملية التفاوضية. كما يقاطع الانتخابات «تيار بناء الدولة» باعتباره أن نصف السوريين خارج البلاد، وكذلك يقاطعها «حزب الإزادة الشعبية» لأنها لم تات نتيجة لحل سياسي نهائي للأزمة. وقد كان المرشح الحجار عضواً قيادياً في هذا الحزب، ودخل مجلس الشعب السوري عن مدينة حلب عام 2012 من قائمة (الوحدة الوطنية) التي ترأسها قدري جميل وقتذاك.

لكن لماذا البرنامج الانتخابيان، اليساري والليبرالي، لانتخابات ترعاها السلطة في مناطق نفوذها، وتكون مرتبة النتائج قبل حدوثها؟

يقول المرشح الحجار في برنامجه: «ساعمل على بناء نموذج اقتصادي اجتماعي جديد يستند إلى تحقيق أعلى نمو ممكن، وأعرق عدالة اجتماعية، ورفع عائدية رأس المال في الاقتصاد السوري بالاعتماد على مزاياه الملمقة، وزيادة فعالية وكفاءة المزايا النسبية له، والعمل على اعتماد أكبر تراكم ممكن في استثمارات الدولة، واعتماد خطة خمسية تستهدف معدلات نمو استثنائية قادرة على إنعاز إعادة الإعمار، وبناء اقتصاد مقاوم قادر على التصدي لهام الدولة الوطنية والاجتماعية». ويقول المرشح

تجنّب الرشح للانتخابات الرئاسية السورية بشار الأسد الخوض في أي برنامج انتخابي الملاقاة مناصريه، كما غاب عن تفاصيل المشهد الإعلامي سواء الرسمي أم سواء، لقد اُدهرت حملته الانتخابية التي تملأ شوارع العاصمة، وبقي المدن السورية ينتج واحد تسوّفه عبارة «سوا»، وتحجز نفسها في اللوحات الإعلانية الأكبر والأكثر مشاهدة. اللوحات المتفجئة تركتها السلطة للمرشحين الأخرين ماهر الحجار وحسان النوري، والتقتشف في تجوالهما أو في غيابيه بغرض ترويج برنامجهما الانتخابيين هو اتجاه ملموس واقعياً على الأرض. هذا الغياب تم تعويضه جزئياً بجولات قليلة في القنوات الإعلامية التابعة للنظام، الرئية منها، والمطبوعة، أطل من خلالها المرشحين، الأول ذو البرنامج اليساري ماهر الحجار، والآخر ذو البرنامج الليبرالي حسان النوري. التخلص من الوقت يجري ترتيبه على هذا النحو ابتداءً بلوغ يوم 3 حزيران/يونيو في صيغة تغذي نظرياً اصطناع انتخابات رئاسية تعددية.

النجاة من الاستفتاء

أنجزت السلطة القائمة في سوريا بمفردها قانون الانتخابات العامة الجديد في آذار/مارس من هذا العام. لم يكن منتجا توافقياً شاركت فيه المعارضة الداخلية على الأقل، كما لم يتأسس على مؤتمر وطني عام، أو استناداً الى دستور جديد يعيد السلطة إلى الشعب، وينهي العنف الدائر في البلاد، ويضمن عودة اللاجئين، وينجز مصالحه داخلية شاملة، فقانون الانتخابات الجديد ليس منتجاً سلطوياً فحسب، بل هو طريقة تفكير أقصت معارضة الخارج من المشاركة، وأخرجت معارضة الداخل، بل حملتها على المقاطعة. لقد ضمن القانون مخرجاً أيضاً لسيولة السلطة مجدداً إن قورن بمشايخ القلق المحسوب في قانون الانتخابات السابق الذي تُقدّم فيه القيادة القطرية لحزب البعث مرشحها لرئاسة الجمهورية، ثم يصادق عليه مجلس الشعب «أوتوماتيكياً»، ثم يُطرح على الاستفتاء العام بتمع أو بلا السلطة في سوريا لا تطبيق الجزأفة، وتتحاشاها ما أمكن. فقانون الانتخابات العامة الجديد حررها من أي مقدار من القلق المحتمل الذي قد يجيم عن تحشيد المعارضة الداخلية والعراقية للاستفتاء «بلا» على ترشيح بشار الأسد. لن تظهر شعيرات المقاطعة حينها، وسيكون الاستفتاء لو تم على تلك الصورة خارج سيطرتها المطلقة التي تفضل أن تأوي إليها على

«ذاك المرض» الذي استوطن البصرة

يبتعد الناس أحياناً عن تسمية الأشياء بأسمائها، يستعمضون بالبلاغة والاستعارة، الرعب يفرض عليهم ذلك. لكن كل الحيل اللغوية لم تبعد «ذاك المرض» عن أجساد أهل البصرة في العراق، بل هو ازداد بشكل كبير في السنوات الماضية، حتى أصبح جزءاً من يومياتهم وعليهم التعامل معه؛ إنه السرطان، الذي سرعان ما يُلحَق التلغظ بالإشارة اليه بتم الأذنين وزم الشفتين وإطلاق صوت ناعم من خلفها في محاولة من الأمعات لإبعاد شبحه عن أولادهن وأحفادهن.

«الذاك» رحلة نحو البداية

في العراق، لا تعني الحرب صوت القذائف والغارات والطائرات، ولا أيضاً الرعب والأمراض النفسية التي تخلفها، ولا حتى الفقر والدمار الاجتماعي فقط، وإنما ينسحب الأمر إلى الصحة، إلى الأجساد التي تنخرها أمراض لا يُعرف خلاص منها. وليس أكثر معرفة بالحرب في منطقة الشرق الأوسط من العراق خلال العقود الثلاثة الماضية، فهو الذي لم يسترح عبر حوضه ثلاث حروب كانت تتسلل إلى الأذنة الضيقة لتلد حروباً أخرى أكثر مأساوية. وكانت البصرة، بوابة العراق الجنوبية وحاضرة المواثي العراقية، تحمل أوزار كل تلك الحروب على كتفها. ففي حرب الخليج الثانية العام 1990، كانت البصرة الأكثر تعرّضاً للقصف بسبب حدودها مع الكويت، وكان الجيش العراقي الذي ذهب غازياً عبرها، عاد

أيضاً خائباً من خلالها، لكن تلك الخيبة جاءت محملة باليورانيوم المنضب، إذ استعملت «القوات الحزرة للكويت» (33 جيشاً من أنحاء العالم) تلك المادة المشعة المدمرة والمحرمة دولياً، من أجل إخراج الجيش العراقي مما احتل.

وهكذا ظلت الدبابات والأليات العسكرية المعطوبة (كان هناك 3700 هدف تحت منازير القوات الأميركية تم تدمير 1400 منها بقذائف اليورانيوم المنضب) في ساحات البصرة دون أن تمتد إليها يد تنظيفها أو طمرها، بالإضافة إلى القصف المستمر طوال نحو عام من الحرب. خلف اليورانيوم حوالي 1160 إصابة بالسرطان خلال عقد التسعينيات، كانت البلاد حينها تنن وتهرم تحت سياط العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة، ولم يكن أي علاج متوفر لكل هؤلاء المصابين، لكن مأساة البصرة لم تنته هنا.

«الذاك»... مستمراً

في نيسان/إبريل عام 2003، مع دخول القوات الأميركية إلى العراق، اشتد القصف على البصرة وكان الجيش الأميركي أكثر فتكاً في هذه الحرب من حربه السابقة، على الرغم من ذريعته التي حمل شعاراتها أمام العالم بأنه جاء ليحرز العراق والعراقيين من الديكتاتورية، ويهدف للدخول إلى المدن العراقية بأسرع وقت ممكن ودون خسائر كبيرة بين صفوفه، استخدم الجيش الأميركي مرّة أخرى

سلاح اليورانيوم المنضب، لا سيما بعد أن واجه مقاومة كبيرة استمرت لأكثر من 17 يوماً حين وضع قدمه في مدينة أم قصر، المتاخمة للكويت، وهي ثغر البصرة المطل على الخليج العربي. لكن هذا ليس وحده ما ساعد على جعل البصرة مدينة ملوّنة بالكامل باليورانيوم، فتمّة عوامل أخرى. فحتّى عام 2004، كان بإمكان سلطة الاحتلال، وضمن مسؤولياتها القانونية، السيطرة على عدم اتساع التلوّث في المدينة، إذ سجل الباحث البيئي الأميركي خاجاك فروير وارتانيان 73 موقعا ملوثاً في البصرة وحدودها، وأخير حينذاك دائرة بيئة البصرة بالواقع لتتخذ إجراءاتها، لا سيما أنها مواقع جديدة، وما زالت تحت إشراف الأمم المتحدة، لكن الاحتلال عمد الى تشريع النهب المنظم كما شرّعه في بغداد، من خلال تركه الدوائر الرسمية عرضة للسرقة والحرق، إذ، وبحسب وارتانيان، فإن سلطة الائتلاف الموقّعة أجازت مشروع «مايك اوشاي» الذي يسمح لكل مواطن بالحرق في جمع وبيع وتصدير المخلفات العسكرية (وهي في غالبيتها ملوثة باليورانيوم) من دون كيفية أخرى. وهكذا أخذ البصريون ما ظنوه ثروات إلى منازلهم، فانتشر السرطان كما تنتشر النار في العشيم. وبعد أن نُقلت المخلفات إلى المناطق السكنية، اكتشف فريق بحثي عراقي، بعد مسح ميداني في عام 2005، وجود تلوّث إشعاعي في التربة وفي بعض النباتات بتركيز متباين من نظيري الثوريوم 234 والراديوم 226 والبزموت 214 يفوق المعدل الطبيعي الذي يجب توافره في التربة.

محليا وإقليميا ودولياً».

قد تكون السلطة من وراء كل ذلك تستدرج إلى الانتخابات من لا يريد انتخاب بشار الأسد، أو من يريد مقاطعة الانتخابات كلياً فتضع بين يديه خيارين مختلفين في التوجّه ومُمكّني التطبيق أيضاً، إذ يعينها توسيع مظلة المشاركة الشعبية ما أمكن. حتى وإن كانت هذه الانتخابات تُنثت على الأرض أكثر خطوط التماس بين المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، وتلك التي لا تزال تحت سيطرة السلطة.

أعداد «الذاك»... متصاعدة

وأخذت حالات السرطان بالارتفاع، ففي عام 2003، سجلت البصرة حوالي 206 حالات من السرطان، وفي العام الذي شرّع فيه الاحتلال للمواطنين تداول المخلفات العسكرية قفّز العدد إلى الضعف، إذ سُجّلت حوالي 679 حالة، وفي عام 2005 بلغت الحالات 754 حالة، وفي العام الذي تلاه كان الرقم مرعباً إذ عاد ليتضاعف ويسجّل 1441 حالة، وليستمر تصاعد الحالات على هذه الوتيرة حتّى عام 2009 الذي ظهرت فيه آخر إحصائية لوزارة الصحة وكان عدد الحالات 1205 حالات، وبمعدل إصابة لكل 100 ألف مواطن بحسب الجهاز المركزي للإحصاء، و70 إصابة لكل 100 ألف مواطن في السنة، بحسب كلية الطب في جامعة البصرة. لكن الكارثة الأكبر هي تحذير الهيئة الدولية للبيئة والطاقة في الأكاديمية الملكية الدولية، من أن نصف سكان البصرة سيصابون بأمراض سرطانية في حدود عام 2020. هذه الأمراض المتزايدة، والتخوف من اتساعها باتّيان بسبب حوالي 400 طن من اليورانيوم المنضب، تقبّلتها الطائرات الأميركية وتركز أغلبها في محافظات الجنوب، وفي البصرة بشكل خاص، وفق مؤسسة «بيس غروب» الهولندية.

«الذاك» صوت انتخابي

قبيل أربعة أعوام من الآن، كان في البصرة مركز كامل العذات لمعالج السرطان، إلا أن النقص في

الكوادر الطبية حال دون افتتاحه. موعد الانتخابات التي جرت في نيسان/أبريل من هذا العام، كان لا يد لها من أن تعجز في تشغله؛ بنت وكالات الأنباء خبر افتتاح محافظ البصرة للمركز بكلفة 166 مليون دولار. إلا أن «انجازا» مثل هذا لن يميز دون تسويق سياسي. فبعد أسبوع من الافتتاح الأول، عاد رئيس الوزراء نوري المالكي ليفتتح المستشفى مجدداً، بالإضافة إلى «مشاريع» عديدة أخرى في المحافظة، تزامنَ الافتتاحين إذا مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية يعني أن الأمر لا يتعلّق بمرضى السرطان، بل بالعدايات الانتخابية.

وفي البصرة التي تُنتج حوالي 80 في المئة من نط العراق، لا يوجد غير هذا المركز الذي يكلف العلاج فيه حوالي 1100 دولار أميركي، بحسب المحافظ، الذي قال إن كلفة العلاج خارج البلاد تكلف 11 ألف دولار. لكن ما الذي سيفعله هذا المركز وسط تزايد عدد المرضى؟ وكم سيخفف من الألم؟ هذا ما لا يعرفه أحد. بمقابل هذا، أين وصلت مساعي تنظيف المواقع الملوّثة في البصرة التي تعد السبب الرئيس في كل هذه الأمراض؟... الجواب مبهم أيضاً. في زيارة لي قبل شهرين للبصرة، يخبرني أحد الأصدقاء هناك، أن البصرة التي تنفق على العراق كله من خلال نخطها، لا تحمّل لأهلها سوى الفقر والسرطان، ساخراً: «لكم النقط... ولنا السرطان».

عمر الجفّال

كاتب صحافي من العراق

حوار حول الملفات العالقة

○ أعزائي المشاهدين، نحن على الهواء مباشرة ومعنا الرئيس المصري القادم، يهنا فخامتكم أن تعرف شيئاً عن برنامجك الانتخابي.

● كل ما أريد قوله هو إنكم إن رأيتُموني عظيميا فهذه ليست عظمتي، هذه عظمة الله وحده وقد وضعها في، قالوا لي كثيراً أنتي عظيم، ولكنكم لم يفهموا عظمة الله.

○ شكرا، وبالنسبة للتظاهرات، الشعب لا يريد التظاهرات وفي الوقت نفسه، فأى تحرك ضد التظاهرات يجعلها أقوى؟

● هذا سؤال جيد، يهمني أن تعرفي أن المحبة هبة من الله، هي شيء يوهب ولا يُعطي.

○ سيادتكم، الملف الاقتصادي شديد الصعوبة، كيف ستعامل معه؟

● أنا لم أكن طفلاً مدلاً، كنت أعجب كثيراً من أجل الوصول لدرستي، ثم أكرمني الله، أقول للناس، أنا لست أفضل منكم. أنا ملككم، فقط الله يضعني في الاختبار، ولكن أنا ملككم.

○ سيادة رئيس مصر القادم، هناك حرب على الإرهاب؟ نريد أن نفهم شيئاً عن الملف الأثني في مصر الآن.

● شوفي، أعرف أن هناك حرباً، وهي حرب ضرورس، ولعلك لاحظت أنني أرتدي خاتماً في إصبعي، هل لاحظت المكتوب عليه، مكتوب عليه «ونصر من الله وفتح مبين»، ناداً، لأنني مؤمن بالله، تصدقي بالله، وأنا طفل كانوا يسألوني لماذا ربنا



بوفقك، كنت أقول لهم الله يرزق من يشاء بغير حساب، فلم يصدقوني، كلمهم سخروا مني ثم قالوا لي في النهاية ملك حق، ولكني مع احتوائهم.

○ مع احتواء من فخامة الرئيس القادم؟

● (صمت طويل) مع احتواء كل من يقولون هذه الترهات. ومع ذلك يجب أن نحتويهم. مرة سألني زميلي في الجيش، لماذا أنا متواضع هكذا. قلت له جملة واحدة، من تواضع لله رفعة، خذي بالك من الجملة، من تواضع لله رفعة، أنا أرى أن تواضعي هو ما جعلني عظيماً، أو إذا أمكن صياغتها بجملة أخرى فستكون إن عظمتي هي التي جعلتني متواضعا.

○ تمام، سيادة الرئيس القادم، نعلم وقتك ومشغولياتك، ولكن سؤال أخير، بالنسبة للطف الإقليمي، كيف ترى الوضع في سوريا وليبيا؟

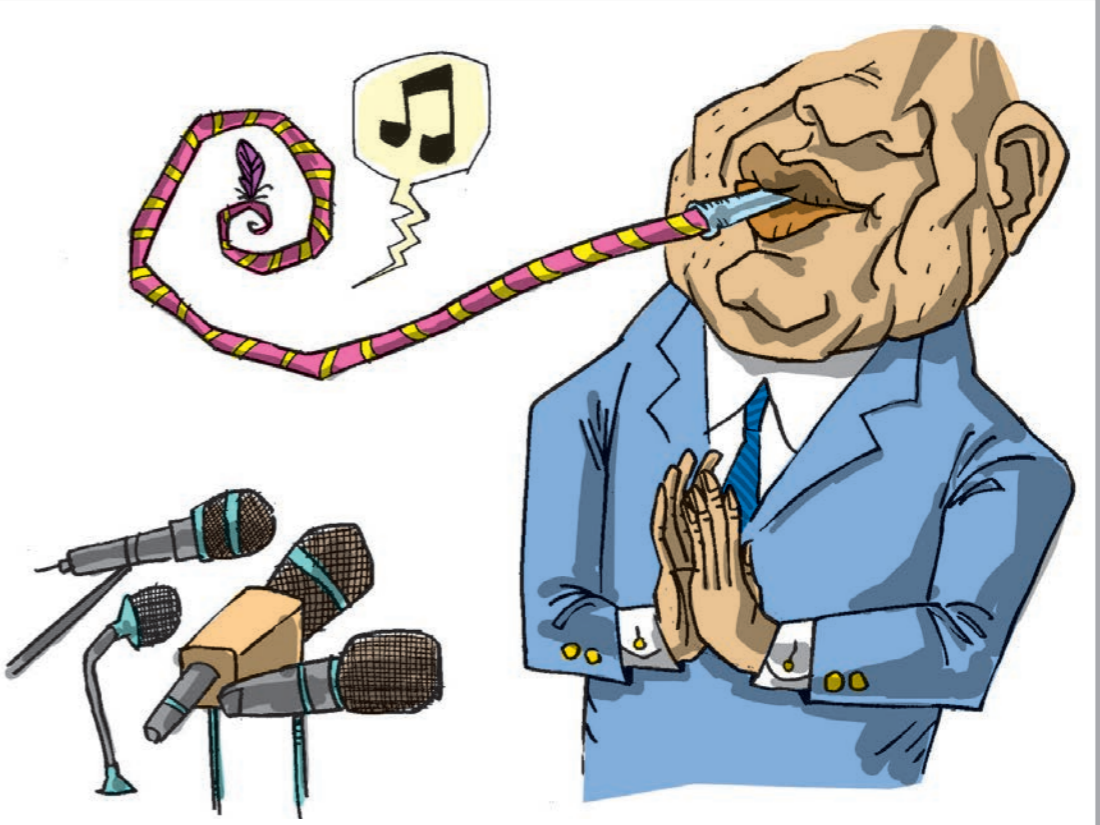
● مهمم، في الواقع لم أكن أتوقع منك أن تسأليني هذا السؤال، كنت أتوقع أسئلة نهم الجمهور أكثر.

○ مثل ماذا؟

● (يتبسم) هل رأيت قميصي، لم تلاحظي لفظ الجلالة على ياقته، أين فضولك الصحافي؟

ينظر بفهم عميق. هذا كله له دلالة.

(نص نائل الطوخي ورسم محمد مخلوف)



2.1 مليون نسمة، عدد سكان غزة بحلول عام 2020، كما توقعت سلطة المياه في نشرتها الخاصة، وهذا ما يهدد بتفاقم أزمة المياه والصرف الصحي لزيادة الاحتياجات المائية إلى 260 مليون متر مكعب، فيما يستخرج من الخزان الجوفي حالياً ثلاثة أضعاف ما يتم تغذيته به سنوياً.

الحدائث المعكوسة في الصورة الفلسطينية

أدرك الفلسطينيون في وقت مبكر أهمية «الصورة»، واستشعروا إمكانية أن تنقذ هذه الصورة في صفرهم. كان الفهم الفلسطيني الأول للصورة، حاله حال الفهم الأول للكلمة والبندقية، فهما ماديا بامتياز: الصورة أداة من أدوات إنتاج الحقيقة. تطوّر هذا الفهم على مدار سنوات الثورة الفلسطينية وخضع لعمليات نقد تراكمية حرة حتى صار أقرب إلى ما قالته الناقدة الأميركية سوزان سوتنات: ليست الصورة أداة إنتاج للحقيقة، بل أداة إضفاء طابع حقيقي على الأشياء.

«والبحر صورتنا»

مثلما أضفى الله على الإنسان طابعاً حقيقياً إذ جعله على صورته، حاول الفلسطينيون مع انطلاق ثورتهم إطفاء طابع حقيقي على كل ما أنتجوه ونجح منهم، على كل ما فقدوه وسقط منهم: فلسطين، المخيم، عتاق وبيروت التي ضاع أثناء الخروج منها القسم الأكبر من الأرشيف وانقطع على شاطئها الخط الزمني للحكاية الفلسطينية، فقدت في بيروت كميات مهولة من الواد البصريّة والمكتوبة تحت القصف، أو ذهبت بأيادي الكوماندوز إلى إسرائيل التي سرعان ما وضعت كل ما وصل إليها خارج التاريخ. لكن الضياع لم يكن ضياعاً مطلقاً.

استطاع فنانون فلسطينيون وعرب وأجانب إنقاذ بعض نتاج تلك الحقبة الزمنية وطاروا به إلى جهات الأرض الأربع. وعلى الرّغم من أن الاستسلام الفلسطيني الرسمي في أوسلو قد وقف حائلاً دون سرعة الاشتغال على ما لم يدمر أو تسرقه إسرائيل، بما يمكن من إعادة تمسك الخط الزمني للصورة الفلسطينية، إلا أن بوادر معطوفة على تلك الضرورة قد بدأت تخرج إلى العلن، لا سيما أن أوسلو وما فرسته من رجعية فكرية على العقل الجمعي الفلسطيني قد وصلت إلى حالة مطبقة من الفشل السكوني.

«والبحر يسمع...»

عكفت مؤسسة الأفلام الفلسطينية منذ مدة على مهنة تشتيك بشكل مباشر مع الصورة الفلسطينية. أطلقت المؤسسة مشروعاً يختص بالبحث عن الأفلام الناجية من تراجيديا الخروج من بيروت، والحصول عليها بغية حفظها وإعادة ترجمتها وتحويلها إلى صيغة رقمية لإعادة إكسابها ميثاقها الوجودية الأهم: أن تكون أفلاماً قابلة للعرض بشكل جماهيري. ظهرت أولى نتائج هذا المشروع مع إعلان المؤسسة عن إطلاق فعالية «العالم معنا» في لندن، التي تستمر من 16 أيار/مايو إلى 14 حزيران/يونيو، وهي ستعيد اكتشاف أكثر من ثلاثين فيلماً أنتجت من مواضع ومسافات مختلفة من الثورة الفلسطينية في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي.

الدقة: أيها له وقع حقيقي أكثر على وعي المشاهد، الأبيض والأسود أم الألوان؟

«ذهب الذين تحبهم، ذهبوا»

في وسط مخزّن من المعرفة كما آلت إليه الحالة الفلسطينية، يكون الافتراض المنطقي الأسلم بأن الصورة الفلسطينية، بوضعها موضع التحريك من خلال السينما، قد تطوّرت بنويماً عن الأعمال التي تعرضها فعالية «العالم لنا». لكن إقحام الزّهر الفلسطيني في المعادلة ينسف هذا الافتراض من جذوره. عندما نتحدث اليوم عن الأعمال الفلسطينية الرئيّة ونقارنها بما تقدم عرضه، فإننا نشعر وكأنّ عقارب الساعة تسير، بشكل ما، إلى الوراء.

تمكنت الثورة الفلسطينية، في وضع تاريخي دقيق، من أن تقرّم المسافة بين البنية التحتية والبنية الوجودية، وأن تجعل من كل ضحية مؤكدة مقابلاً محتملاً في مجاله. فرضت الثورة نفسها على القصة والرواية والصورة، وكانت خير مثال على التبادلية التي تحكم التفاعل بين الوجود الاقتصادي والوجود الفكري. كانت الثورة في حدّ ذاتها نظرية اعتنقها الملايين فتحوّلت بذلك إلى قوة مادية مهولة لها القدرة على الإنتاج في المخيم والمدينة والبلد. مع الخروج من بيروت وتوقيع اتفاقية أوسلو، اختفت الثورة تماماً، وانغفى كل ما كانت تمارسه على النتاج الفني المتعلق بفلسطين، ودخل المعنى الفلسطيني صحراء التيه.

يمكن للمرء اليوم في معرض حديثه عن الأفلام الفلسطينية التي خرجت إلى النور بعد تشكيل السلطة الفلسطينية وبدء ضخ أموال التمويل الأوروبية والأميركية، أن يتطرق إلى أعمال جيدة، وأخرى رديئة، لكنه قطعاً لن يجد أعمالاً ثورية بالمعنى السياسي والاجتماعي والثقافي. عادت عدسات الكاميرات لتصوّر في الفلسطينيين معاناتهم أو تمارس عليهم أنواعاً مختلفة من الاستشراق والتقييد داخل الإطار.

يعني هذا، على سبيل الإستهتاج، أن الحدائث معكوسة تماماً في الصورة الفلسطينية. إن الأفلام التي رعناها الثورة وأنتجها مخرجون فلسطينيون وعرب وأجانب بكاميرات 16 ملم وعالجوها بأقل الإمكانيات (معمل الألوان الوحيد كان في بعلبك) في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي كانت أكثر حداثة وتقديمية

وجمالية بكثير من الأفلام التي تخرج علينا اليوم بصور بالغة الوضوح ويصل مخرجوها أحياناً إلى مهرجانات عالمية. ليس هذا حكماً عاطفياً بل نقداً يتوخى الموضوعية ويعرف أن عقارب الساعة لا يمكنها أن تسير بالمقلوب إلى الأبد.

محمود عمر

كاتب من فلسطين

علاج حجازي / السعودية

حلم ..



arabi@assafir.com

– خطف الأجنبي في اليمن: سوق سوداء لتنظيم القاعدة – محمد العبيسي
– هل يفوز جمال عبد الناصر برئاسة مصر 2014؟ – أحمد عبد العظيم
– نسول وتشرد والحجة دراسة القرآن! – أحمد ولد جدو
– الأرفونكس العرب للإدارة اليونانية: الأرض بتتكلم عربي – رانية الجعبري
– الأردن: سيرة ذاتية لهيئة حراك شجاع – وليد حسني
– يستقبل الموقع مساهماتكم واقتراحاتكم وتعليقاتكم على العنوان التالي:
تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي - Assafir Arabi
تابعونا على «تويتر»: السفير العربي - Arabi Assafir

الحرية لماهينور ورفاقها



أحمد ماهر



ماهينور المصري



أحمد دومة

من نافذة جانبية

عندما يبدأ العتاف بعد العاشرة مساء أعرف ان القدر نافذ... ثم يزيد العتاف من «افتح افتح» إلى سبب الداخلية، فتتوقع انهم اقتحموا غرف المدينة الجامعية ليعتقلوا أحد الشباب، ثم خرجوا مغلفين خلفهم أبواب المدينة محاصرين لها.

ولا يسود هدوء قاتل لدقيقة أو اثنتين، تتأكد أن العاصفة قادمة، ولا تلبث أن ترى شريط ضوء أخضر مصوباً تجاه نوافذ غرف الطلبة، ثم تظلم الغرف. تسمع طلقات لا تعرف من أصابت، لكنها يقينا أصابت الكثير، نظراً لعدد سيارات الإسعاف التي تسمع سارباتها وهي تتدافع إلى موقع الأحداث.

كل يوم كل يوم... معارك لا تصيب فقط مصريين مدينين سلميين ولكنه قتل تدريجي لا يقي من انسانيته... بقيت اتفرج على فيسبوك وأكل والخب «كاندي كراش» وأنا سامعة الطلبة بتتضرب بالرصاص والغاز وبتعتقل.

من نافذة جانبية على #الأزهر

من صفحة سلمى حسين salma Hussein على فايسبوك

ماهينور والسيسي...

ماهينور ليست وحدها، فتاة اسكندرية تشبه أحياناً راهبات الجيل عاشر، وأحياناً تشبه لإعبات القفز بالزانة، تغير تعاسة غريبة بدفعها إلى عتمة زنزانة عقاباً على تظاهرها من أجل استعادة حق خالد سعيد.

ماهينور صاحبة الاسم الشعاري (ضوء القمر) تملأ فراغات الشارع وحدها، بطولها، وتعبر عن جيل استطاع تقديم معنى للتضحية، تلك القيمة التي أفقدها دخول العالم كله في ماكينات كبيرة.

ليست وحدها، وكانت هذه أحد وعود «25 يناير»، حيث التضحيات الكبيرة من أجل السعادة. لم يكن صراعاً على السلطة، ولا تمجيدياً في دولة تنهار كلما تضخمت قبضتها الأمنية، كلما احتاج حكاياها إلى شغل الفراغ بخرافات عن بطولاتهم ونزولهم كمبعوثين من السماء.

الحراس كانوا يقودون ماهينور إلى سجنها، بينما المرشح الرئاسي عبد الفتاح السيسي يقول للمتجاوزين معه: «وصلت». كان يحيي لهم عن نبوءاته حول نفسه بعدما أثبت أنه تنبأ بـ«يناير» و«يونيو». قال لهم: «سترون العجب وستتخزّم العفاريّت». يصدق السيسي انه قادم في مهمة الهبة لإنقاذ مصر، وأنه يُضحي من أجل مصر تضحية ستصل به إلى السلطة، بينما أدت تضحية ماهينور بها إلى السجن (بعدما رفضت العروب وحضرت المحكمة لأنها تريد مواجعة مصريها).

تضحية ماهينور خلقت حزناً عموماً بأن هناك من يدفع ثمن «الخروج الكبير» في «25 يناير»...

من صفحة Sam Ibn Rushd على فايسبوك

مدونات / فايسبوكيات

شهادة

ناصر العبد، مدير مباحث الإسكندرية، قال لنا: «نهايتكم على إيدي وهقفلكم دين أم المركز ده والباشا، خالد علي، اللي فاتحه».

ناصر العبد كان واقف وضباطه يبضربوا طاهر مختار، الطبيب، بظهر السلاح وبعدين طلعو المركز وأخذوا ريهام حلمي وأربع شباب، وقفونا وشنا للحيط وفضلوا يشتمونا، وبعدين أخذنا ضابط الأمن المركزي وأحرقشوا بيانا أنا وريهام وخرجونا برفقة شتيمة بشعة لغاية عربية الترحيلات بعد ما أخذوا شنتطة ريهام وكل أوراقي والدوا بتاعي.

ناصر العبد كان واقفاً لما أتلّم خمسة على «طاهر مختار»، وتزلوا فيه ضرب بالشلايت وفي وجهه ويضهر السلاح قدام عينينا وقدام المركز بشكل يشع.

كنت بصرخ في ناصر العبد وهما واخدين طاهر ويقوله: «أنتوا بتعذبوه.. ده دكتور وعضو نقابة»، قالي: «دكتور ده عند أمك يا ... أمك».

من صفحة إيزيس خليل isis khail على فايسبوك